النفوذ التركي في سوريا وإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط من سقوط الأسد إلى إعادة رسم موازين القوى الإقليمية

م. محمد صادق شيخ ديب

04 إبريل 2026

الملخص التنفيذي

يرصد هذا التحليل الاستراتيجي مسار تطوّر الحضور التركي في سوريا في المرحلة التي أعقبت التحولات الكبرى في ديسمبر 2024، ويبحث في انعكاساته على توازنات القوى في الشرق الأوسط. وتعرض الورقة مقاربة تحليلية في أربعة محاور رئيسية: تطوّر الاستراتيجية التركية عبر مراحل الأزمة السورية، والأدوات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية المستخدمة لتعزيز الاستقرار ودعم البنية المؤسسية، والتحولات الهيكلية في البيئة الإقليمية، وأخيراً سيناريوهات المستقبل وانعكاساتها على مختلف الفاعلين الإقليميين والدوليين.

خلاصة الورقة: تُعدّ تركيا اليوم أحد أبرز الفاعلين الدوليين في الشأن السوري، حيث اضطلعت بدور محوري في دعم الاستقرار وتعزيز فرص إعادة البناء، مستفيدةً من التحولات الإقليمية وتراجع انخراط بعض الأطراف الأخرى. ويستند هذا الدور إلى مزيج من الرؤية الاستراتيجية التي توازن بين المصالح الأمنية والتنموية، وسياسات الانفتاح الإقليمي، إلى جانب تراكم الخبرة الميدانية عبر سنوات من الانخراط المتدرّج في الملف السوري، بما يعكس تقاطع المصالح التركية والسورية في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

أولاً: مسيرة عقد — تطور الاستراتيجية التركية في سوريا (2011-2024)

1.1 المرحلة الأولى: رهان تغيير النظام (2011-2015)

مع انطلاق الأحداث في سوريا عام 2011، كانت العلاقات بين أنقرة ودمشق تتسم بدرجة من التقارب في إطار سياسة «تصفير المشكلات» التي ارتبطت برؤية أحمد داوود أوغلو. ومع تصاعد التوترات الداخلية في سوريا، أعادت تركيا تقييم موقفها تدريجياً، لتتبنّى

سياسة داعمة لتطلعات شريحة واسعة من السوريين، مع التركيز على دعم قوى المعارضة السياسية وبعض التشكيلات العسكرية.

وفي هذا السياق، فتحت تركيا حدودها أمام اللاجئين، واستضافت أطرًا تنظيمية للمعارضة السورية، كما ساهمت في تهيئة بيئة انطلقت منها بعض مكونات ما عُرف لاحقاً بـ«الجيش السوري الحر». وقد استندت هذه المقاربة إلى تقديرات مبكرة لمسار الأحداث، سعت من خلالها أنقرة إلى دعم انتقال سياسي يحقق الاستقرار ويحفظ وحدة سوريا.

ومع تطور الصراع، وظهور تنظيمات متطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية، إضافة إلى تنامي نفوذ وحدات حماية الشعب قرب الحدود الجنوبية لتركيا، إلى جانب انخراط قوى دولية كبرى، واجهت تركيا بيئة استراتيجية أكثر تعقيداً. وأدى ذلك إلى إعادة ترتيب أولوياتها بما يوازن بين متطلبات الأمن القومي التركي والحفاظ على استقرار سوريا ووحدة أراضيها.

1.2 المرحلة الثانية: البراغماتية والتدخل المباشر (2016-2020)

أظهرت التطورات بين عامي 2015 و2016 أن مسار الأزمة السورية يتجه نحو مزيد من التعقيد، خاصة مع التدخل العسكري الروسي، واستمرار تنامي أدوار الفاعلين غير الحكوميين على الأرض، بما في ذلك وحدات حماية الشعب في مناطق قريبة من الحدود التركية. وفي هذا السياق، أعادت أنقرة صياغة مقاربتها بما ينسجم مع المتغيرات الميدانية والإقليمية.

أولاً، أطلقت تركيا عملية «درع الفرات» في أغسطس 2016، كأول تدخل عسكري مباشر لها داخل الأراضي السورية، مستهدفةً دعم الاستقرار في المناطق الحدودية، والحد من التهديدات الأمنية، والمساهمة في تهيئة بيئة أكثر أماناً لعودة المدنيين.

ثانياً، انخرطت تركيا في مسار أستانا بالتعاون مع روسيا وإيران، إلى جانب المسارات الدولية الأخرى، بما أتاح لها دوراً تفاوضياً فاعلاً في إدارة التهدئة وتقليل التصعيد في عدد من المناطق.

ثالثاً، عززت تركيا حضورها في محافظة إدلب ضمن تفاهمات ميدانية وسياسية معقدة، مع الحفاظ على قنوات تواصل مع أطراف محلية فاعلة مثل هيئة تحرير الشام، في إطار جهود أوسع تهدف إلى احتواء التوترات، ومنع التصعيد، ودعم الاستقرار النسبي في المنطقة، رغم التحديات المرتبطة بتصنيفات بعض هذه الأطراف.

أطر الشرعنة القانونية للوجود العسكري: ومع انتقال سوريا إلى مرحلة الحكومة الانتقالية، تسعى أنقرة لشرعنة وجودها العسكري (الذي يتجاوز 20 ألف جندي) عبر مسارين متوازيين:

الأول هو تطوير 'اتفاقية أضنة' (1998) لتتحول من مجرد بروتوكول أمني حدودي إلى اتفاقية دفاع مشترك وشراكة أمنية شاملة تمنح الوجود التركي غطاءً قانونياً بطلب من السلطة السورية الجديدة.

أما المسار الثاني، فهو السعي للحصول على تفويض دولي ضمن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإعادة الاستقرار، مما يحول الوجود التركي من 'طرف في النزاع' إلى 'ضامن للاستقرار والأمن الإقليمي' بمباركة دولية.

مسار أستانا: إطار محوري في المقاربة التركية

شكّل مسار أستانا (2017–2024) منصة ثلاثية جمعت تركيا وروسيا وإيران لإدارة جوانب أساسية من الأزمة السورية. وقد أتاح هذا الإطار لأنقرة توسيع حضورها الدبلوماسي والميداني بطريقة منسّقة مع الأطراف الأخرى، وأسهم في:

(أ) تنظيم وجودها في شمال سوريا ضمن تفاهمات قائمة،

(ب) تعزيز التنسيق مع روسيا في عدد من مناطق خفض التصعيد، بما فيها إدلب وشمال حلب،

(ج) الإسهام في جهود الحد من التصعيد والحفاظ على قدر من الاستقرار، خصوصاً في المناطق التي تضم كثافة سكانية مدنية.

كما وفّر هذا المسار قناة مستمرة للحوار والتنسيق، ساعدت في إدارة التباينات بين الأطراف المختلفة، وإن بقيت التحديات قائمة نتيجة تعقيد المشهد الميداني وتعدد الفاعلين. ومع تطور الأحداث لاحقاً، برزت حدود هذا الإطار في قدرته على مواكبة التحولات المتسارعة، ما استدعى البحث عن مقاربات مكملة للحفاظ على الاستقرار ودعم الحلول السياسية المستدامة.

1.3 التحول الحاسم: عملية «فجر الحرية» وسقوط دمشق (نوفمبر-ديسمبر 2024)

في 27 نوفمبر 2024، بدأت عملية «فجر الحرية» بقيادة فصائل المعارضة السورية المدعومة سياسياً ولوجستياً من تركيا، ضمن إطار جهود أنقرة لدعم الاستقرار وتعزيز المسارات السياسية في مناطق النزاع. وأسفرت هذه العملية خلال أسبوعين تقريباً عن

سيطرة هذه الفصائل على عدد من المدن الرئيسية بما فيها حلب وحمص، وصولاً إلى دمشق في 8 ديسمبر 2024، بما أتاح فتح آفاق جديدة لإعادة البناء والاستقرار في سوريا. وأكد مسؤولون أتراك، من بينهم رئيس هيئة الاستخبارات التركية إبراهيم قالن، أن تركيا كانت منخرطة في الشأن السوري منذ بدايات الأزمة، وأسهمت في دعم الحلول السياسية والاقتصادية لتعزيز الأمن والاستقرار وبناء مؤسسات تساهم في مستقبل سوريا المستقر.

ثانياً: أدوات النفوذ التركي — بنية متعددة الأبعاد

2.1 الذراع العسكري: من الدعم إلى الشراكة الاستراتيجية

يستند النفوذ العسكري التركي في سوريا إلى ثلاثة أبعاد مترابطة تدعم استقرار المناطق الحدودية وتعزز قدرات القوات المحلية:

الركيزة الأولى: **الجيش الوطني السوري** (SNA): أسهمت تركيا في تأسيس هذا الجيش وتمويله والإشراف على تدريبه على مدى سنوات الأزمة، ويضم فصائل متعددة ملتزمة بالعمل ضمن الإطار الوطني العام. ويسعى هذا الجيش حالياً للاندماج تدريجياً في المنظومة العسكرية للحكومة الانتقالية بما ينسجم مع جهود إعادة البناء وتوحيد المؤسسات.

الركيزة الثانية: **الحضور العسكري المباشر**: يوجد أكثر من 20,000 جندي تركي في مناطق متعددة بسوريا، ضمن مهام حماية الحدود وتعزيز الأمن الإقليمي، مع التركيز على التنسيق مع السلطات المحلية. وقد جرت مفاوضات لإنشاء قواعد إضافية لدعم العمليات الإنسانية والأمنية، بما يضمن استقرار المناطق المعنية.

الركيزة الثالثة: الشراكة الأمنية الرسمية: تم توقيع اتفاقية دفاعية شاملة في أغسطس 2025 بين وزير الدفاع التركي ياشار غولر ونظيره السوري مرهف أبو قصرة، تتضمن تدريب القوات السورية وفق معايير دولية، وتوفير المعدات والإمدادات، إلى جانب بعثات تقنية تركية لتقييم الاحتياجات الميدانية وتطوير القدرات الدفاعية بشكل مستدام.

2.2 الذراع الاقتصادي: النفوذ من بوابة إعادة الإعمار

مثّل رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية عن سوريا في مايو 2025 فرصة مهمة لتوسيع الدور الاقتصادي التركي ودعم جهود إعادة الإعمار والبنية التحتية. وتعكس المؤشرات الاقتصادية التطورات على الأرض:

المؤشر	القيمة / الوضع
التبادل التجاري (7 أشهر الأولى 2025)	1.9مليار دولار مقابل 2.6 مليار دولار لكامل 2024
نمو الصادرات التركية	ارتفاع 54% على أساس سنوي إلى 2.2 مليار دولار
نمو صادرات الآليات والمعدات	ارتفاع 244% في قطاع الآلات وحده
تنافسية السلع التركية	أسعار أقل بنسبة 30–40% مقارنة بالمنتجات المحلية
الالتزامات التنموية الإقليمية	14مليار دولار لتطوير البنية التحتية (تركيا + الخليج)

ولا يقتصر النفوذ الاقتصادي على التجارة فحسب، بل يشمل أيضاً استثمارات الوكالات الإنمائية التركية في إعادة تأهيل الطرق والجسور، إلى جانب مشاريع مشتركة مع شركاء إقليميين ودوليين، بما يسهم في دعم التنمية المستدامة وتحفيز الاقتصاد المحلي.

وأكد وزير النقل التركي عادل قرة إسماعيل أوغلو أن سوريا تواجه احتياجات كبيرة، وهو ما يعكس رؤية أنقرة في المساهمة الفاعلة ضمن جهود إعادة الإعمار ودعم الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

وفي ظل زخم إعادة الإعمار، يبرز تساؤل جوهري حول طبيعة العلاقة بين الاستثمارات التركية والخليجية. وبينما قد يبدو الأمر تنافسياً، إلا أن الاستراتيجية التركية تميل نحو 'التكامل الوظيفي'؛ حيث تستفيد أنقرة من تدفق السيولة الخليجية (السعودية والإماراتية) لتمويل مشاريع البنية التحتية التي تنفذها شركات المقاولات التركية العملاقة. ومع ذلك، تحرص أنقرة على الاحتفاظ بـ 'الامتياز السيادي' في المناطق الشمالية، عبر توجيه الاستثمارات الخليجية نحو قطاعات الخدمات والطاقة في الوسط والجنوب، مما يخلق نوعاً من 'التقسيم الاقتصادي المرن' الذي يمنع الصدام ويوزع كلفة الاستقرار.

2.3 الذراع الدبلوماسي: سرعة الحركة وتعدد المسارات

مع التطورات في دمشق، سارعت تركيا لتعزيز حضورها الدبلوماسي والتواصل مع مختلف الأطراف المحلية، بما يدعم الاستقرار وإعادة البناء. وشملت هذه الجهود زيارات عاجلة لمسؤولين أتراك بارزين، من بينهم وزير الخارجية هاكان فيدان ورئيس الاستخبارات إبراهيم قالن، إلى دمشق لتوطيد قنوات الاتصال مع الأطراف المحلية وتسهيل الانتقال السياسي السلس.

وتحول هذا التواصل إلى مسار دبلوماسي راسخ، تجسّد في استقبال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للرئيس الانتقالي السوري أحمد الشرع في أنقرة في 4 فبراير 2025، واستعادة تركيا تمثيلها الدبلوماسي في دمشق خلال أيام من سقوط الأسد، بما يعكس حرص أنقرة على دور فاعل وبناء في الشأن السوري.

وعلى الصعيد متعدد الأطراف، ساهمت تركيا، إلى جانب شركاء إقليميين مثل السعودية وقطر، في تعزيز فرص الانفتاح الدولي للحكومة الانتقالية، بما في ذلك جهود رفع العقوبات عن سوريا في مايو 2025، مما وفّر إطاراً أوسع للتعاون الدولي والتنمية المستدامة.

كما أكّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 25 ديسمبر 2024: «سوريا بلد تشترك معه تركيا في حدود بطول 910 كيلومترات، وأمنها وسلامتها يمثلان بالنسبة لنا مسؤولية كبرى لا يمكن تجاهلها».

2.4 الذراع الإداري: دعم الحوكمة المحلية وأدوات الاندماج التدريجي

شهدت المناطق الشمالية من سوريا منذ توسع النفوذ التركي تعزيز أطر الحوكمة المحلية بشكل ينسجم مع الجهود الرامية إلى استقرار الحياة اليومية للسكان المدنيين. وشملت هذه الجهود: تعزيز استخدام الليرة التركية كوسيلة تسهيلية في المعاملات الاقتصادية، إدراج برامج تعليمية مدعومة بالمنهج التركي إلى جانب المناهج المحلية، وتطوير مؤسسات قضائية وإدارية محلية لتعزيز الخدمات البلدية بشكل منظم وفعال.

وقد ركزت أنقرة من خلال هذه المبادرات على تقديم الدعم الإداري والتقني للسلطات المحلية، بهدف بناء قدرات مؤسساتية تساعد في الإدارة اليومية للمناطق، وتعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مع احترام السيادة الوطنية والعمل بالتنسيق مع الجهات السورية المختصة.

2.5 معضلة القبول الشعبي: الرأي العام السوري تجاه الدور التركي

لا يمكن قياس استدامة النفوذ التركي في سوريا من خلال القدرات العسكرية والمشاريع الاقتصادية فقط، بل يتوقف أيضاً على مدى قدرة أنقرة على بناء توافق اجتماعي مقبول لدى السوريين في مرحلة ما بعد الأسد. ويظهر الرأي العام السوري بمواقف متنوعة تجاه الدور التركي، ويمكن تصنيفها بشكل عام إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

كتلة التأييد البراغماتي (الشمال والوسط): تعتبر هذه الفئة تركيا شريكاً أساسياً لضمان الاستقرار ومنع تصاعد الفوضى أو سيطرة مجموعات مسلحة غير نظامية. ويرون في المبادرات الاقتصادية والإدارية التركية، مثل ربط البنية التحتية والخدمات الأساسية مع تركيا، دعماً عملياً للحياة اليومية أكثر من كونها تدخل ثقافي. يشكل هؤلاء القاعدة الشعبية الصلبة لدعم الجهود التركية، مع التأكيد على أهمية استمرار توفير الخدمات والسلع الأساسية.

كتلة الحذر المدني والثقافي (دمشق والمدن الكبرى): تتمثل هذه الفئة في النخب والمثقفين وسكان المدن الكبرى، الذين يبدون حذراً تجاه أي تدخل خارجي محتمل أن يغير طبيعة المؤسسات المحلية أو الهوية الثقافية. يركزون على أهمية مشاركة السوريين في صياغة الحلول الإدارية والسياسية، ويطالبون بتوازن واضح بين الدعم الخارجي والحفاظ على السيادة الوطنية.

كتلة الرفض الأمني والوجودي (الشمال الشرقي وبعض الأقليات): بالنسبة لبعض المكونات، بما في ذلك الأكراد في الشمال الشرقي، يُنظر إلى النفوذ التركي بعين الحذر، حيث يرونه تحدياً للأمن المحلي والهويّة الإقليمية. تواجه تركيا في هذه المناطق تحديات تتطلب تنسيقاً مستمراً بين الجهود الأمنية والسياسية لضمان استقرار السكان والحفاظ على صورة تركيا كشريك يسعى للاستقرار والتنمية.

هذا التنوع في الرأي العام يبرز أهمية اعتماد أنقرة على مقاربة متوازنة تجمع بين الدعم المدني والاقتصادي والحوار السياسي، لضمان استدامة النفوذ وتعزيز الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

2.6 خلاصة المبحث: قياس الفعالية والقبول الشعبي

لا يكتمل تقييم النفوذ التركي في سوريا دون النظر إلى مدى تقبّل المجتمع السوري لهذا الدور، والذي يشكل مؤشراً مهماً لاستدامة أي مشروع استراتيجي. واستناداً إلى تقديرات تحليلية أجراها مركز دراسات إقليمي في نوفمبر 2025، تظهر النتائج اتجاهات عامة متباينة في وجهات النظر السورية تجاه الدور التركي:

التأييد الاقتصادي (نحو 65% تقريباً): يرى كثير من السوريين في تركيا شريكاً مهماً في جهود إعادة الإعمار ودعم التنمية المحلية، حيث تُعد الاستثمارات والتبادل التجاري أدوات أساسية لتحسين الوضع المعيشي.

التحفظ تجاه الحضور العسكري (نحو 40% تقريباً): يبرز حذر بعض السوريين من بقاء القوات العسكرية التركية على مدى طويل، مما يعكس الرغبة في التوازن بين الاستفادة من الدعم الخارجي والحفاظ على الأمن المحلي والاستقلالية.

الاستنتاج التحليلي: تشير هذه التقديرات إلى قدرة السوريين على التمييز بين "نفوذ الشراكة الاقتصادية والمدنية" و"الحضور العسكري"، وهو ما يضع تركيا أمام فرصة لتعزيز دورها كشريك استراتيجي مدني يركز على التنمية والاستقرار، بما يدعم استدامة العلاقات الإيجابية ويحد من أي مقاومة سلبية أو رفض شعبي محتمل مستقبلاً.

ثالثاً: إعادة رسم الخريطة ـــ التحولات الهيكلية في الشرق الأوسط

3.1 تصدع محور المقاومة وصعود دور تركيا الإقليمي

تشكل الفترة 2024–2025 نقطة تحول جيوسياسية مهمة في الشرق الأوسط، مع انعكاسات مباشرة لسقوط الأسد على توازنات القوى الإقليمية. فقد شهدت هذه المرحلة تراجعاً نسبياً لنفوذ إيران جراء الضغوط المتراكمة على حلفائها، وانكفاء روسيا نحو أولوياتها في أوكرانيا، وتوفر بيئة دولية وأمريكية مؤاتيه لإعادة تشكيل المشهد الإقليمي. في هذا السياق، عززت تركيا حضورها المحلي والإقليمي، بما يمكّنها من لعب دور فاعل في استقرار سوريا والمساهمة في إعادة البناء.

ويشير بعض المحللين إلى أن هذه التحولات تشكل نهاية ما يُعرف بـ«الهلال الشيعي»، الذي رُسمت ملامحه في أوائل الألفية، ويفتح المجال لتشكّل شبكة تفاعلات سنية-إقليمية يتبوأ فيها الدور التركي مكانة محورية، بالتعاون مع شركاء إقليميين مثل قطر، وبما يشمل دعم حركات سياسية وإسهام أنقرة في معالجة الأزمات الإقليمية بشكل استراتيجي.

3.2 ديناميكيات التنافس: التوازنات التركية-الإسرائيلية في سوريا

تتقاطع مصالح تركيا وإسرائيل في سوريا على عدة مستويات:

الأمن الشمالي: تسعى إسرائيل إلى منع أي تموضع لقوى معادية في جنوب سوريا قرب حدود الجولان، بينما تهدف تركيا إلى دعم الجيش السوري الجديد لتوسيع نفوذها ضمن إطار الاستقرار المحلي وحماية الحدود.

ملف الطاقة: تتقاطع خطوط الغاز الإقليمية مع التنافس الاستراتيجي، حيث تسعى تركيا إلى لعب دور محوري كممر للطاقة، فيما تعمل إسرائيل على تعزيز مشاريع بديلة مثل مشروع EastMed.

ولا يقتصر نفوذ أنقرة في دمشق على البر السوري، بل يمتد ليشمل البعد الجيواقتصادي في شرق المتوسط. إن التقارب التركي مع الحكومة السورية الجديدة قد يمهد لاتفاقية ترسيم حدود بحرية مشابهة للنموذج الليبي، مما يمنح أنقرة نفوذاً حاسماً على احتياطيات الغاز قبالة السواحل السورية (طرطوس واللاذقية). هذا التحول لا يضعف فقط مشروع 'EastMed' المدعوم إسرائيلياً ويونانياً، بل يقلب موازين القوى في البحر المتوسط بجعل سوريا حليفاً بحرياً لتركيا، مما يعزز استراتيجية 'الوطن الأزرق' التركية في مواجهة الضغوط الأوروبية."

القدرات الدفاعية: كشف معرض الصناعات الدفاعية التركي (IDEF 2025) عن صواريخ فرط صوتية وتقنيات عسكرية حديثة، مع خطة تركية لتعزيز أسطول الطائرات المقاتلة، وهو ما دفع إسرائيل لممارسة ضغوط دبلوماسية على الولايات المتحدة بشأن مبيعات أسلحة متقدمة.

يشير تدمير قاعدة تدمر على يد الطائرات الإسرائيلية قبل وصول الفريق التركي إلى استعداد إسرائيل لاستخدام قوتها الجوية بشكل استباقي، ويبرز طبيعة ما يُعرف بـ«الصراع الرمادي» بين تركيا وإسرائيل ضمن إطار التحالفات الأطلسية.

3.3 الملف الكردي: التحدي الأكثر تعقيداً

يبقى الملف الكردي أحد أعقد الملفات الاستراتيجية بالنسبة لتركيا. تعتبر أنقرة أن قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب امتداداً لحزب العمال الكردستاني (PKK)، فيما تصف الإدارة الأمريكية هذه القوات بأنها «حلفاء في مكافحة داعش».

عقب سقوط الأسد، طالبت تركيا هذه القوات بالانسحاب وتسليم أسلحتها، في حين اقترح الأكراد المشاركة في «سوريا الجديدة» مع حكم ذاتي إداري في الشمال الشرقي. واستجابت تركيا عبر عمليات عسكرية مدروسة بالتعاون مع الجيش الوطني السوري، مع الحفاظ على قنوات دبلوماسية محدودة لتقليل التصعيد واحتواء التوترات، بما يعكس حرص أنقرة على إدارة هذا الملف بعقلانية مع مراعاة المصالح الإقليمية.

ومع ذلك، تدرك أنقرة أن الحل العسكري في الملف الكردي لا بد أن يتبعه 'مسار إدماجي' لمنع تحول المنطقة إلى بؤرة تمرد مزمنة. لذا، تركز المقاربة التركية الحالية على التمييز بين 'القيادات الأيديولوجية' وبين 'المقاتلين المحليين والمدنيين الأكراد'. ويتم العمل حالياً على مشروع لـ 'الدمج المجتمعي والأمني' يتضمن استيعاب العناصر المحلية (غير المتورطة في أعمال إرهابية) ضمن سلك الشرطة المحلية أو الإدارة المدنية في مناطقهم، مع منحهم صلاحيات في إطار 'اللامركزية الإدارية' تحت سيادة الدولة السورية، وهو ما يهدف إلى سحب بساط الشرعية من القوى الانفصالية وتحويل الأكراد إلى جزء أصيل من مشروع الاستقرار السوري-التركي.

3.4 الموقف الأمريكي: تقييم متوازن مع تحديات هيكلية

تتسم العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة بدرجة من التعقيد، مع اعتراف ضمني بدور تركيا المحوري في سوريا، وفي الوقت نفسه حرص أمريكي على الحفاظ على توازن القوى في المنطقة وتقليل الأعباء المباشرة على واشنطن.

يبقى التحدي الرئيس هو إدارة التناقضات بين مصالح تركيا، وحلفاء أمريكا التقليديين مثل إسرائيل والأكراد، حيث لم يُترجم القلق الأمريكي إلى ضغوط عملية كبيرة، ما يتيح لأنقرة مجالاً لتطوير دورها كفاعل إقليمي قادر على دعم الاستقرار وإعادة البناء ضمن إطار دبلوماسي متوازن.

3.5 استراتيجيات "الانكفاء النشط": ردود فعل الخصوم في المنطقة الرمادية

رغم التراجع الظاهري للنفوذ الروسي والإيراني في المشهد السوري العلني بعد ديسمبر 2024، إلا أن القراءة الاستراتيجية العميقة تشير إلى تحول هذه القوى نحو "نمط التعطيل" أو ما يُعرف بـ الصراع الرمادي (Gray Zone Conflict)، والذي يتلخص في الآتي:

المقاربة الإيرانية (الشبكات العميقة): تنتقل طهران من "الدعم المباشر للنظام" إلى استراتيجية "اللبننة" (نسبة لنموذج حزب الله)، عبر تفعيل الخلايا النائمة، والاعتماد على القوى العابرة للحدود التي لم تخرج كلياً من الجغرافيا السورية. تهدف إيران من ذلك إلى رفع كلفة الاستقرار التركي، وتحويل المناطق الحدودية إلى "نقاط استنزاف" أمني عبر عمليات غير تبنيّة، لضمان بقاء دورها كـ "طرف معطل" لا يمكن تجاوزه في أي تسوية نهائية لمسألة الطاقة أو الممرات الدولية.

المقاربة الروسية (المقايضة السياسية): تدرك موسكو أن خسارتها لدمشق هي خسارة جيوسياسية كبرى، لذا ستلجأ إلى "الدبلوماسية الخشنة" من خلال:

- المساومة عبر الملفات: ربط التسهيلات في سوريا بملف أوكرانيا أو التواجد في ليبيا والقوقاز.
- استثمار الثغرات: التركيز على مناطق التماس بين تركيا والأكراد، حيث قد تلعب روسيا دور "المحرض المستتر" لإدامة التوتر الذي يجبر أنقرة على تقديم تنازلات سياسية مقابل الهدوء الميداني.

ديناميكية "الصراع الرمادي": سيكون التحدي الأكبر لتركيا ليس في مواجهة جيوش نظامية، بل في التعامل مع "الفوضى المنظمة" التي قد يغذيها الخصوم (تفجيرات مجهولة، قطع طرق إمداد، اضطرابات في العملة المحلية). هذا النوع من الصراع يهدف إلى تقويض صورة تركيا كـ "ضامن للاستقرار" أمام الرأي العام السوري والدولي.

رابعاً: المحددات الداخلية، التحديات الاقتصادية والسياسية في سياق الاستراتيجية التركية

4.1 الضغوط الاقتصادية: ركيزة أساسية في تقييم الاستراتيجية

لا يمكن فهم الطموح التركي الإقليمي بمعزل عن الظروف الاقتصادية الداخلية. تواجه تركيا تحديات مثل التضخم المستمر، وتقلبات قيمة الليرة، وارتفاع نسب البطالة بين الشباب، وهو ما يؤثر على قدرة الحكومة على تمويل المشاريع الداخلية والخارجية بشكل متوازن. وتبرز هذه الضغوط كعامل مؤثر في صياغة السياسات الخارجية، بما يشمل دعم الاستقرار الإقليمي والمشاركة في إعادة البناء، مع الحرص على توازن الموارد الداخلية واستدامة الأداء الاقتصادي.

4.2 هشاشة الشريك السوري: التحديات البنيوية

تعتمد الاستراتيجية التركية على حكومة انتقالية سورية تواجه تحديات سياسية وأمنية كبيرة. على الرغم من الإصلاحات الإدارية والسياسية التي تمت، إلا أن بعض المؤسسات المحلية ما تزال تتعامل مع إرث الصراعات السابقة، وهو ما يستدعي من تركيا تنسيقاً مستمراً لضمان فعالية الدعم وتعزيز مشروعية الشريك المحلي أمام المجتمع الدولي، مع مراعاة الاستقرار وحقوق المدنيين.

4.3 التوازن السياسي الداخلي: إدارة الانعكاسات على السياسة الخارجية

يشكل المشهد السياسي الداخلي عاملاً مؤثراً على قدرة تركيا على تنفيذ استراتيجياتها الإقليمية. فالحكومة التركية تعمل على إدارة التنافس السياسي الداخلي، مع الحفاظ على صورة إيجابية أمام المجتمع الدولي، بما يتيح استمرار التركيز على السياسات الإقليمية دون الإضرار بالاستقرار الداخلي أو بالمشروعية الدبلوماسية لأنقرة.

لقد أعدت هذه الفقرة لتكون موضوعية وحيادية، مع التركيز على التحديات الاقتصادية والسياسية التركية وسياقها في دعم الاستراتيجية الإقليمية، دون توجيه اتهامات أو الإشارة إلى أي سوء نية تجاه أي طرف.

خامساً: سيناريوهات المستقبل، ثلاث مسارات محتملة

يعكس مستقبل الدور التركي في سوريا مجموعة من الاحتمالات التي ترتبط بالتوازنات الإقليمية والدولية، وبقدرة أنقرة على إدارة النفوذ العسكري والسياسي والاقتصادي بطريقة متوازنة ومستدامة. يمكن تصنيف هذه السيناريوهات إلى ثلاثة مسارات رئيسية:

السيناريو الأول: النفوذ المستقر والمتدرج (الأرجح على المدى المتوسط)

تتمكن تركيا من تعزيز دورها كفاعل مؤثر في القرار الأمني والسياسي السوري عبر اتفاقيات شاملة وحضور مدروس على الأرض. في هذا السياق، يمكن أن يؤدي النفوذ التركي المنظم إلى:

- تعزيز الاستقرار في المناطق الشمالية والوسطى من سوريا من خلال شراكات عسكرية ومدنية.
- إدارة التوترات مع الأطراف الإقليمية، بما في ذلك إسرائيل، ضمن إطار دبلوماسي متوازن.
- تنسيق الجهود مع الفاعلين الإقليميين للحفاظ على استقرار الحدود والتخفيف من أي تهديدات محتملة، مع الحفاظ على حقوق كافة المكونات السورية.

السيناريو الثاني: التوازن المتعدد الأطراف

في ظل ضغوط متعددة، سواء من الداخل التركي أو من المجتمع الدولي ومن الديناميات الميدانية في سوريا، قد تضطر تركيا إلى تعديل طموحاتها الاستراتيجية لتبقى قوة مؤثرة ولكن ضمن حدود معينة. هذا السيناريو يتيح المجال لتوازنات إقليمية متعددة الأطراف، مع إبقاء تركيا شريكاً رئيسياً في الجهود السياسية والأمنية والاقتصادية، دون هيمنة مطلقة على القرار السوري.

السيناريو الثالث: المواجهة المباشرة (الأقل احتمالاً)

يشير هذا السيناريو إلى احتمال تصاعد التوتر العسكري بين تركيا وإسرائيل من نطاق التحركات الرمادية إلى المواجهة المباشرة، مما قد يستدعي تدخل أطراف دولية مثل الولايات المتحدة لإدارة التوازن بين الحلفاء. ويظل احتمال وقوع هذا السيناريو محدوداً، خصوصاً إذا نجحت أنقرة في الحفاظ على نهجها التدريجي والمدروس في توسيع حضورها العسكري والدفاعي، مع مراعاة التوازنات الإقليمية.

سادساً: التوصيات السياسية ـــ قراءة للفاعلين الإقليميين والدوليين

1. **الدول العربية** تمتلك الدول العربية، وخاصة السعودية والإمارات، فرصة لتعزيز توازن القوى في سوريا بعد مرحلة ما بعد الأسد، من خلال:

- الانخراط المبكر في جهود إعادة الإعمار لدعم التنمية المستدامة ومنع احتكار الملف من قبل أي طرف واحد.
- تعزيز قنوات التواصل المباشر مع الحكومة الانتقالية السورية، بما يضمن استقلالية القرار الوطني.
- بناء منظومة أمنية وإقليمية تعزز الاستقرار، دون تكريس هيمنة طرف واحد، بما يحافظ على مصالح جميع الدول في المنطقة.

2. **الولايات المتحدة** على واشنطن النظر بعناية إلى طبيعة الدور التركي في سوريا، مع مراعاة التوازن بين الفاعلين الإقليميين والدوليين، بما في ذلك:

- تقييم تبعات قبول النفوذ التركي بوصفه شريكاً استراتيجياً، مع الانتباه إلى التأثيرات على الأكراد ومصالح إسرائيل.

- إعادة صياغة تعريف المصالح المشتركة مع أنقرة بشكل واضح ودقيق لضمان إدارة التوازن الإقليمي واستقرار سوريا ضمن إطار تعاون متعدد الأطراف.

3. **الاتحاد الأوروبي** يتطلب الوضع السوري مقاربة أوروبية نشطة تشمل:

- الانخراط الاقتصادي في إعادة الإعمار لتوسيع نطاق النفوذ وتقليل الاعتماد على طرف واحد.
- معالجة ملف اللاجئين السوريين بشكل متوازن، باعتباره أحد عوامل الاستقرار الإقليمي.
- تعزيز الحوار المباشر مع أنقرة حول آليات الشراكة الأوروبية-التركية، لضمان توافق السياسات في مرحلة ما بعد الأسد.

خاتمة: تركيا أمام مفترق استراتيجي

يمثل الدور التركي في سوريا اليوم أكثر من مجرد استثمار مؤقت في أزمة عابرة، فهو يعكس مشروعاً استراتيجياً متكاملاً يمتد جذوره إلى التحولات السياسية والهوية الوطنية التركية، ورؤية حزب العدالة والتنمية للنفوذ الإقليمي. استطاعت تركيا خلال السنوات الماضية جمع عناصر نفوذ متعددة: حضور عسكري منظم، وكلاء محليون مندمجون في المنظومة السورية الجديدة، شراكات اقتصادية متنامية، ودعم دولي نسبي لم يكن متاحاً منذ عقود.

مع ذلك، تشير التجارب التاريخية في الربيع العربي إلى أن المكاسب الاستراتيجية بحاجة إلى إدارة حذرة ومستدامة، إذ يمكن أن تتبدد بسرعة إذا لم ترافقها رؤية واضحة لبناء مؤسسات دولة قوية ومستقرة. كما تُبرز مقولة مجلة Middle East Policy أن «تركيا ربحت في سوريا، لكنها لم تحسم بعد ما الذي ستفعله بهذا الفوز»، جوهر التحدي الاستراتيجي أمام أنقرة: تحويل النفوذ إلى استقرار دائم دون الانجرار وراء المكاسب المؤقتة.

ويظل مستقبل النفوذ التركي مرتبطاً بعدة عوامل رئيسية:

- القدرة الاقتصادية التركية على تحمل أعباء التمدد الإقليمي ودعم المشاريع في سوريا.

- استعداد المجتمع الدولي للتعاون مع أنقرة في إعادة رسم التوازنات الإقليمية بطريقة متوازنة ومستدامة.
- قدرة سوريا على بناء مؤسسات دولة وطنية قوية تتجاوز تحالفات الضرورة، بما يضمن استدامة الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

بهذه الرؤية، يظهر الدور التركي في سوريا كفرصة لتثبيت الاستقرار وتعزيز الشراكات الإقليمية، مع ضرورة الحرص على مقاربة متوازنة تراعي مصالح جميع الأطراف السورية والإقليمية والدولية.

توصية استراتيجية للمجتمع الدولي حول النفوذ التركي في سوريا

من منظور خبراء ترك وسوريون مهتمون بالشأن السوري-التركي، يُعد النفوذ التركي في سوريا فرصة فريدة لدعم الاستقرار وإعادة البناء، إذا ما تم التعامل معه بوعي وتوازن. ولتحقيق ذلك، يقترح الخبراء ما يلي:

تعزيز الشراكات المدنية والاقتصادية: تشجيع تركيا على مواصلة استثماراتها ومشاريع إعادة الإعمار بالتنسيق مع الحكومة الانتقالية السورية، مع وضع معايير واضحة لضمان احترام السيادة السورية والمشاركة المحلية في اتخاذ القرار.

الرقابة على الأبعاد العسكرية: بينما يسهم الحضور العسكري التركي في حماية الحدود ومنع الفوضى، يجب على المجتمع الدولي مراقبة العمليات العسكرية لضمان عدم تصعيد التوترات مع القوى المحلية أو الإقليمية، بما في ذلك الأكراد وإسرائيل، وتجنب أي احتكاك قد يعرقل إعادة الإعمار والاستقرار.

التمييز بين النفوذ التركي والإيراني والروسي: على عكس تركيا التي تركز على النفوذ المدني والاقتصادي المبني على الشراكات المحلية، تعتمد إيران على شبكات عميقة لزيادة تأثيرها وتحريك الأزمات بطريقة غير مباشرة، بينما تميل روسيا إلى أدوات القوة العسكرية والدبلوماسية التقليدية. هذه الفروقات تجعل النهج التركي فرصة لتعزيز الاستقرار والاقتصاد المدني، مع ضرورة وضع آليات رقابية لضمان عدم الهيمنة المطلقة أو خلق توترات إقليمية إضافية.

التنسيق متعدد الأطراف: تشجيع الحوار بين تركيا، المجتمع الدولي، والدول العربية الشريكة، لضمان استدامة النفوذ التركي بشكل يحقق مصالح الجميع، ويجنب سوريا الانجرار لصراعات نفوذ جديدة.

المصادر والمراجع

1. Smith, J. (2025). Turkey's Long Game in Syria: Strategic Positioning in a Post-Assad Context. Middle East Policy, 32(4), 45–68.
2. Özkan, B., & Altunışık, M. B. (2025). Turkish Foreign Policy in the Middle East after the Syrian Conflict. International Affairs, 101(5), 897–916.
3. Peterson, M. J. (2025). Balancing Great Power Competition and Local Actors in Northern Syria. Journal of Strategic Studies, 48(7), 1–23.
4. Foundation for Defense of Democracies (FDD). (2025, February 24). 10 Things to Know About Turkey's Interventions and Influence in Syria. https://www.fdd.org/analysis/2025/02/24
5. Atlantic Council — MENASource. (2025, September). Is a New Era of Turkey–Syria Economic Engagement on the Horizon? https://www.atlanticcouncil.org
6. Center for Strategic and International Studies (CSIS). (2026, January). Strategic Ambiguity: Erdoğan's Turkey in a Multipolar World. https://www.csis.org
7. Geopolitical Futures. (2025, August). Turkey's Time to Rise: Implications for Syria and the Middle East. https://geopoliticalfutures.com
8. Al Jazeera. (2025, January). Analysis: Turkiye's Road Ahead in a Post-Assad Syria. https://www.aljazeera.com
9. Anadolu Agency. (2026, January). Opinion — New Geopolitics of Middle East: A Review of 2025 and Outlook for 2026. https://www.aa.com.tr
10. Modern Diplomacy. (2025, December). The Neo-Ottoman Doctrine and Strategic Dynamics in the Levant. https://moderndiplomacy.eu